خبر صحافي

بتوجيهات حمدان بن محمد

مركز دبي المالي العالمي ودائرة الأراضي والأملاك في دبي يُطلقان "مركز دبي لتكنولوجيا العقار" تعزيزاً للريادة العالمية للإمارة في مجال الابتكار العقاري

أول مركز للابتكار في مجال تكنولوجيا العقار في المنطقة يُعيد تشكيل مستقبل قطاع العقارات

عيسى كاظم: "توفير بيئة مالية وتنظيمية وفق أعلى المعايير العالمية لدعم الابتكار في القطاع العقاري"

عمر بوشهاب: "خلق بيئة محفزة للشركات الناشئة وتوفير حاضنات أعمال وبنية تحتية متقدمة يعزز من تنافسية دبي على خارطة الابتكار العالمي"

الخطوة الرائدة توحّد كامل سلسلة القيمة العقارية في منطقة ابتكار مُخصصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والويب 3

المبادرة تدعم التكامل بين القطاع العقاري والتجاري والصناعي ومنصّات التكنولوجيا الناشئة.. وتتماشى مع مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية D33 واستراتيجية دبي للقطاع العقاري 2033

المكتب الإعلامي لحكومة دبي، 3 يوليو 2025: بتوجيهات سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، رئيس اللجنة العليا لتكنولوجيا المستقبل والاقتصاد الرقمي، أطلق مركز "إنوفيشن هب" في مركز دبي المالي العالمي، والذي يضم أول وأكبر مُسرّع للتكنولوجيا المالية في منطقة

الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، ودائرة الأراضي والأملاك في دبي "مركز دبي لتكنولوجيا العقار"، أول مركز من نوعه للابتكار في مجال تكنولوجيا العقار في المنطقة.

ستجمع هذه المبادرة جميع جوانب سلسلة القيمة العقارية لتقديم نموذج جديد للتعاون والابتكار في سوق عالمي سريع النمو. وسعياً لإعادة تشكيل مستقبل العقارات باستخدام التكنولوجيا، سيدعم المركز، انطلاقاً من موقعه في "إنوفيشن هب" في مركز دبي المالي العالمي، أكثر من 200 شركة ناشئة ومتطورة في مجال تكنولوجيا العقار، وسيوفر ما يزيد على 3،000 فرصة عمل، ويجذب استثمارات تتجاوز 300 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2030، ويعزز الابتكار والتعاون في هذا القطاع. وسيوفر المركز خيارات ترخيص، ومساحات عمل، ومجموعة متكاملة من برامج الدعم المصممة لتسريع الابتكار بدءاً من الفكرة إلى التسويق.

وبفضل منظومته المتكاملة، سيُتيح "مركز دبي لتكنولوجيا العقار" إمكانية الوصول إلى حاضنات أعمال متطورة، وفرص بناء مشاريع عملية، وبرامج تجريبية تعاونية، انطلاقاً من البيئة التنظيمية والمالية عالمية المستوى لمركز دبي المالي العالمي. كما سيقدم المركز حاضنات للشركات الناشئة في مراحلها المبكرة، ويسهل مواءمة اللوائح التنظيمية المتعلقة بالتقنيات الناشئة، ويعزز الريادة الفكرية، ما يحفز ريادة الأعمال المحلية ويرسخ مكانة دبي في طليعة الاتجاهات العالمية لتكنولوجيا العقار.

وفي هذه المناسبة، قال **سعادة عيسى كاظم، محافظ مركز دبي المالي العالمي:** "يفخر مركز دبي المالي العالمي بالكشف عن 'مركز دبي لتكنولوجيا العقار'، في إطار توفير بيئة مالية وتنظيمية وفق أعلى المعايير العالمية تدعم الابتكار في القطاع العقاري. كما تُسهم هذه المبادرة الرائدة في وضع الأُسس لاستقطاب المزيد من المواهب، وتسريع نمو سوق تكنولوجيا العقار في دبي، وترسيخ مكانة الإمارة مركزاً عالمياً لريادة الابتكار العقاري. علاوة على ذلك، ستُسهم هذه المبادرة في بناء زخم مُتجدد للاستثمار، بما يتماشى مع مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية (D33) واستراتيجية دبي للقطاع العقاري 2033".

وأكد **سعادة عمر حمد بوشهاب، مدير عام دائرة الأراضي والأملاك في دبي**، أن المركز الجديد يشكّل خطوة محورية في ترجمة مستهدفات استراتيجية دبي للقطاع العقاري 2033، ومواصلة

ترسيخ مكانة الإمارة كمركز عالمي للتميز العقاري. وقال: "يمثل هذا المركز امتداداً طبيعياً لمبادرة 'ريس للابتكار العقاري' التي أطلقتها الدائرة بهدف دعم منظومة الابتكار واستشراف مستقبل القطاع من خلال تسخير التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. نؤمن بأن خلق بيئة محفزة للشركات الناشئة، وتوفير حاضنات أعمال وبنية تحتية متقدمة، يعزز من تنافسية دبي على خارطة الابتكار العالمي، ويؤسس لنموذج متكامل يُعيد تعريف تجربة الاستثمار والتطوير العقاري بمنظور رقمي متطور."

ويميّز "مركز دبي لتكنولوجيا العقار" نموذج التعاون متعدد الأطراف، الذي يجمع الجهات التنظيمية والمطورين وشركات التكنولوجيا والمستثمرين ومقدمي الخدمات تحت سقف واحد. وتضم قائمة الشركاء المؤسسين مطورين عالميين، مثل: بن غاطي، ماجد الفطيم، شوبا العقارية، الاتحاد العقارية ومقدمو خدمات البنية التحتية الحيوية مثل: "ترانس جارد"، والذين بالفعل يشاركون في استكشاف تطبيقات المباني الذكية والأمنية المدعومة بالذكاء الاصطناعي من خلال مشاريع تجريبية يقودها مركز "إنوفيشن هب" في مركز دبي المالي العالمي.

ومع إطلاق "مركز دبي لتكنولوجيا العقار"، يهدف مركز دبي المالي العالمي إلى تزويد المستثمرين والمقيمين والجهات المعنية حول العالم بسوق عقارية تتسم بالسهولة والشفافية والتمكين التكنولوجي.

-انتهى-